



مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)

THE CONTRIBUTION OF ORDINARY TAXATION IN FINANCING THE GENERAL BUDGET OF THE STATE DURING THE PERIOD (2000-2018)

مجدوب علاء الدين^{*1}¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية (الجزائر)، medjdoub-alaeddine@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/06 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/08/04 ؛ تاريخ القبول : 2023/02/09

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة وفعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)، بإعتبار هذه الأخيرة من أهم الموارد تمويلا للميزانية العامة، وتظهر أهميتها خصوصا بعد تراجع عائدات الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار البترول أين عملت الدولة الجزائرية على الرفع من مردودية الجباية العادية للتقليل من العجز الذي أصاب ميزانيتها بعد الازمة النفطية، وقد استخلصنا أن الجباية العادية ذات مردودية تشهد تزايدا نسبيا وملحوظا إذ يقدر متوسط مساهمتها بـ 40.69%، لكن مازالت لا تكفي حتى لتغطية نفقات العامة حيث يقدر متوسط نسبة تغطيتها بـ 29.94% فقط ، مايدل على محدوديتها وضعف فعاليتها وهذا ما يبينه أكثر ضغط الجباية العادية الذي لم تتجاوز نسبته 16.14% على مدى طول الفترة المدروسة، لدى وجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في الخيارات وإعطاء الجباية العادية الأولوية وإحلالها محل الجباية البترولية، والعمل على تطويرها وتفعيلها لتمويل العجز الذي أصاب الميزانية في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية، الجباية البترولية، الميزانية العامة، النظام الضريبي الجزائري.

تصنيف JEL : G28

ABSTRACT

This study aims to indicate the extent of the contribution and effectiveness of ordinary taxation in financing the state's general budget during the period (2000-2018), considering that the latter is one of the most important resources for financing the public budget, and its importance appears especially after the decline in petroleum collection revenues due to the deterioration of oil prices, where the Algerian state worked on Increase the cost-effectiveness of ordinary taxation to reduce the deficit that hit its budget after the oil crisis. We have concluded that ordinary tax returns are relatively increasing and noticeable as their average contribution is estimated at 40.69%, but still not enough to cover public expenditures, where the average coverage rate is only 29.94%, indicating their limited and weak effectiveness, and this shows more on the pressure of ordinary taxation, which did not exceed 16.14% over the length of the studied period, the Algerian state must reconsider the options and give ordinary taxation a priority and replace the petroleum taxation with ordinary taxation, and work to develop and activate it to finance the deficit that afflicted the budget in recent times.

Keywords: ordinary taxation, petroleum taxation, general budget, Algerian tax system.**JEL classification :** G28^{*} مجدوب علاء الدين، medjdoub-alaeddine@univ-eloued.dz

مقدمة

الجبائية العادية هي دراسة الضرائب، الرسوم ومختلف العناصر المستحقة على أفراد الدولة بحكم سلطتها على أراضيها وممتلكاتها، تسير عن طريق القوانين التي تسنها السلطات العمومية بهدف تحديد الأوعية والمعدلات وضمان التحصيل الكامل لجميع حقوقها، وذلك من أجل التمكن من تغطية جميع النفقات العامة للدولة، لذلك تعتبر من أهم الموارد تمويلًا للميزانية العامة للدولة نظرا لما تنطوي عليه من خصوصيات في وقتنا الحالي، خاصة بعد تراجع حصيلة عائدات الجباية البترولية بسبب تدهور أسعار البترول، إذن في ظل هذه الظروف الحرجة والرهانات الصعبة ينبغي على الدولة الجزائرية إعادة النظر في الاختيارات وإعطاء الجباية العادية الأولوية وإحلالها محل الجباية البترولية، إذ تمثل المؤشر الحقيقي على درجة صحة الاقتصاد وكفاءته في الأداء، والبحث عن آليات دعمها لتكون ذات فعالية ومردودية أحسن، مع ضمان شفافية أكثر في تسييرها لتمويل المصالح العمومية وتحقيق النمو الاقتصادي والإجتماعي المطلوب، ولتحقيق هذه الأهداف، لجأت الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي في إطار إصلاح النظام الجبائي، تنظيميا وتشريعيا وتعديله بالكيفية التي تسهل تناوله من طرف المكلفين ليكونوا أكثر وعيا بالمشاركة في تمويل التنمية، وكذا بتكثيف الرقابة على النفقات وترشيدها، والحد من العجز الموازني بضمان عقلنة الإنفاق وترشيده، وتمكين الإدارة الجبائية - من خلال هذه الإصلاحات - من القيام بالمراقبة اللازمة لمحاربة الغش والتهرب الجبائيين، وبتوسيع الأوعية الضريبية الخاضعة وبالتالي ضمان موارد جديدة لتحسين مردودية الجباية. على ضوء ما تقدم ارتأينا طرح إشكالية هذا البحث في التساؤل المحوري التالي: ما مدى مساهمة وفعالية الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2018)؟

حتى تتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع إرتأينا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالجبائية العادية؟ وما هي مكوناتها؟
- ما هو مفهوم الميزانية العامة وما هي مكوناتها ؟
- ماهي درجة مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث إعتدنا على الفرضيات التالية:

- الجبائية العادية هي مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على أفرادها وتتكون في النظام الضريبي الجزائري من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛
- الميزانية العامة للدولة برنامج سنوي تقوم به الحكومة من أجل وضع استراتيجية لتحقيق منفعة عامة ودفع عجلة الإستثمار والتنمية، وتنقسم إلى: إيرادات عامة تتضمن: أملاك الدولة، الضرائب، القروض والإصدار النقدي، ونفقات عامة تنقسم إلى: نفقات التسيير ونفقات التجهيز؛
- مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018) تميزت بضعف التمويل.

أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته انطلاقا من الاعتبارات الآتية:

- كون أن الضريبة إحدى الموارد الهامة لتغطية النفقات، كما أنها تبقى الوسيلة المثلى والوحيدة التي يمكن للسلطات العمومية استعمالها والتأثير بها على الحياة الاقتصادية دون الخضوع أو الارتباط بعوامل خارجية.
- تأثير حصيلة إيرادات الجباية البترولية بتغييرات الأسواق العالمية البترولية وكيفية انعكاس هذه التغيرات على الميزانية العامة بالخصوص والاقتصاد الوطني بالعموم.
- أن الجباية العادية تلعب دورا هاما في الاقتصاد، واستعمالها كوسيلة لتمويل الميزانية وتغطية نفقاتها، إذ تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، وأنها أصبحت بديلا ضروريا من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية كون مردود الجباية البترولية تربطه متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز موقع الجباية العادية ومكانتها في الهيكل التمويلي لميزانية الدولة؛

- إظهار عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة؛
- تقييم مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2018).

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل الاحاطة بجميع جوانب الموضوع، والاعتماد على المراجع المتخصصة والمعطيات الإحصائية.

تقسيمات الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية كالاتي:

أولاً: الاطار النظري للجبابة العادية

ثانياً: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

ثالثاً: مساهمة وفاعلية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

أولاً: الاطار النظري للجبابة العادية

1- مفهوم الجباية العادية: إن مفهوم الجباية العادية يشمل عدة عناصر منها: الإتاوة والرسم والضريبة حيث تستعمل هذه الأخيرة كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي:

أ. **الضريبة:** تعرف الضريبة أيضاً بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجب به من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية. (زغدود، 2011، ص:176)

ب. **الرسم:** يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبراً من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص ومثل ذلك: رسوم البريد، رسوم التعليم، الرسوم القضائية.... (بن اسماعيل، 2009، ص:17)

ج. **الإتاوة:** يمكن تعريف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تلزم الدولة بعض ملاك العقارات بدفعه مقابل منفعة خاصة تحققت لهم، نتيجة قيام الدولة بأعمال الهدف منها أصلاً تحقيق نفع عام كإنشاء شارع أو تخطيط ميدان... (خيري، 2013، ص:210)

2- مكونات الجباية العادية: يمكن تلخيص مكونات الجباية العادية في الجزائر كالاتي:

أ. **ضرائب مباشرة:** تعرف الضرائب المباشرة على أنها كل ما يفرض على الدخل أو رأس المال، أو أن تفرض الضريبة المباشرة على وجود الثروة، الدخل ورأس المال، تحت يد الممول (خطاب، 2009، ص:97)، وتنقسم إلى:

﴿ **الضرائب على الدخل:** يعتبر الدخل الوعاء الأساسي للضريبة لكونه يتميز بطبيعة متجددة ومتكررة وينتج عن إعتبار الدخل الوعاء الرئيسي للضريبة وتشكل حصيلة الضرائب على الدخل النسبة الهامة من الحصيلة الكلية للضريبة ويعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقد يحصل عليه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار. (زغدود، 2011، ص:198)

﴿ **الضرائب على رأس المال:** تفرض على تملك رأس المال وتدفع من الدخل وتتميز هذ الضريبة بأنها تتخذ رأس المال نفسه وعاء للضريبة إلا أن سعرها يكون منخفضاً بحيث يكون الدخل الناتج عن رأس المال للوفاء بدين الضريبة دون الحاجة للتصرف في جزء منه وقد تفرض ضريبة استثنائية على رأس المال وغير دورية وتفرض في أوقات إستثنائية مثل أوقات الحروب.

ب. **ضرائب غير مباشرة:** يقصد بها تلك الضرائب التي لا تفرض على الأشخاص مباشرة وإنما تفرض على النشاطات الإقتصادية التي يمارسونها وعليه فإنها تحصل كلما حدثت الوقائع التي تؤدي قانوناً إلى فرضها (عواد، 2013، ص:154)، وتنقسم إلى:

﴿ **الضرائب على الإستهلاك:** تفرض الضريبة هنا بصدد واقعة الإستهلاك أو إنفاق الفرد لدخله وهي ضريبة متنوعة ومتعددة، ويمكن القول أن الضرائب على الإستهلاك تفرض بمناسبة إستعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها وتتعدد الضرائب على الإستهلاك وفقاً لطبيعة الأنظمة الضريبية إذ أن الأمر يتوقف دائماً على مدى حاجة الدول إلى المال، فضلاً عن أهمية تحقيق أغراض إقتصادية واجتماعية في فرض الضريبة على الإستهلاك. (ناشد، 2009، ص- ص: 179-177)، ومن أمثلة الضرائب على الإستهلاك: ضريبة الانتاج، الضرائب الجمركية، ضريبة على المبيعات، ضريبة على المشتريات، ضريبة على رقم الأعمال.

◀ **الضرائب على التداول:** بعد أن يحصل الفرد على دخله، فإنه قد يقوم بإستهلاك جزء منه في شراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، وهذا الجزء من الدخل هو الذي يفرض عليه الضريبة على الإستهلاك أما الجزء المتبقي من الدخل إما أن يدخره أو يقوم بإستثماره في شكل شراء أصول جديدة، عقارية أو منقولة أو يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه لشخص آخر، وفي كلتا الحالتين فإن المشرع الضريبي يفرض ضريبة على التداول وانتقال الأموال بين الأفراد ويطلق عليها الضرائب على التداول ومن أمثلة الضرائب على التداول ضريبة الطابع والضريبة على التسجيل.

ثانيا: الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

1- تعريف الميزانية العامة للدولة: عرف المشرع الجزائري الميزانية في المادة 03 من القانون 21-90 "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها." (المادة 03 من قانون رقم 21-90، 2009)

مما سبق يمكن تحديد العنصرين الرئيسيين التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

- **التقدير:** ويقصد به أن الميزانية العامة تقوم على أساس تقديرات احتمالية ومستقبلية، كنفقات الدولة وإيراداتها؛
- **الاعتماد:** يقصد به حق السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة.

2- مكونات الميزانية العامة: تتكون من:

أ. **النفقات العامة:** هي مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع الحاجات العامة (بن موسى ونبوية، 2015، ص:177)، و تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما:

- **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة من الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات وغيرها. (لعجال ويعقوبي، 2016، ص:204)
- **نفقات التجهيز:** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة. (حراق، 2012، ص:20)

ب. **الإيرادات العامة:** يمكن تعريف الإيرادات العمومية بأنها مجموع الموارد المقابلة لمجموع الأعباء المقدرة في الميزانية والتي تحقق توازن هذه الأخيرة (مسعي، 2003، ص:58)، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين هما:

- **الموارد العادية:** وتتكون من: **الإيرادات الجبائية** وتمثل هذه الإيرادات في مختلف الضرائب والرسوم وهي: حواصل الضرائب المباشرة؛ حواصل التسجيل والطابع، حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال، حواصل الضرائب غير المباشرة؛ حواصل الجمارك. **والإيرادات غير الجبائية** وتشمل: حواصل ومداخل أملاك الدولة؛ الحواصل المختلفة للميزانية؛ الإيرادات النظامية، **الإيرادات الأخرى:** ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا.
- **الجبائية البترولية:** تعد من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة بنسبة أكبر من 50% وتتكون هذه الجبائية من إقطاعين وهما: (دردوري، 2014، ص:179)

- الضريبة على إنتاج النفط السائل والغازي؛

- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة من النشاطات النفطية المتعلقة بالبحث والاستغلال.

ثالثا: مساهمة وفاعلية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

بما أن كل من الجبائية البترولية والجبائية العادية تمثلان الجانب المدين لميزانية الدولة أي جانب الإيرادات، حيث تعتمد عليهما الدولة في تكوين إيراداتها وتعمل على توفيرهما من أجل تحقيق الأهداف العامة، وأن الدولة تعتمد على الجبائية البترولية بشكل كبير في تمويل إيراداتها العامة أكثر من الجبائية العادية، فسنستطرق هنا إلى إبراز دور الجبائية العادية ومساهمتها في توفير الإيرادات مقارنة بالجبائية البترولية، وكذا إظهار حصة تغطية الجبائية العادية للنفقات العامة (سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز) وكل هذا من أجل معرفة مدى فعالية الجبائية العادية في ظل تدهور إيرادات الجبائية البترولية.

1- مكانة الجبائية العادية ضمن الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2018)

مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)، (ص ص: 19 - 31)

لقد كان الطابع المميز للاقتصاد الجزائري هو اعتماده على النفط كمورد أساسي، ومع بداية أسعار النفط في التراجع، عاد الالتفات والاهتمام من جديد إلى الجباية العادية والتي من أهمها الضرائب باعتبارها مورد من موارد ميزانية الدولة وعلى أنها أداة من أدوات الضبط الاقتصادي، التي ساعدت ومازالت تساعد على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن توضيح مدى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة ومنه في ميزانية الدولة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة مقارنة بالجبائية البترولية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	الإيرادات الإجمالية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	نسبة مساهمة الجبائية العادية في الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة %
2000	1 124.92	720.00	349.50	31.06	64.00
2001	1 389.73	840.60	398.23	28.65	60.48
2002	1 576.68	916.40	482.89	30.62	58.12
2003	1 525.55	836.06	524.92	34.40	54.80
2004	1 606.39	862.20	580.40	36.13	53.67
2005	1 713.99	899.00	640.47	37.36	52.45
2006	1 841.92	916.00	720.88	39.13	49.73
2007	1 949.05	973.00	766.75	39.33	49.92
2008	2 902.44	1 715.40	965.28	33.25	59.10
2009	3 275.36	1 927.00	1 146.61	35.00	58.83
2010	3 074.64	1 501.70	1 297.94	42.21	48.84
2011	3 489.81	1 529.40	1 527.09	43.75	43.82
2012	3 804.03	1 519.04	1 908.57	50.17	39.93
2013	3 895.31	1 615.90	2 031.01	52.13	41.48
2014	3 927.74	1 577.73	2 091.45	53.24	40.16
2015	4 552.54	1 722.94	2 354.64	51.72	37.84
2016	5 011.58	1 682.55	2 482.20	49.52	33.57
2017	6 047.88	2 126.98	2 630.00	43.49	35.17
2018	6 313.95	2 349.69	2 648.50	41.95	37.21

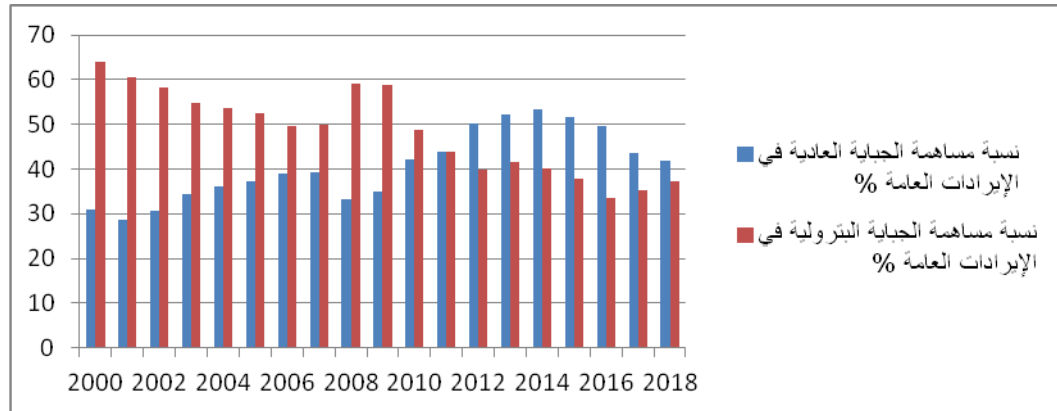
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>

مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)، (ص ص: 19 - 31)

والشكل الموالي يلخص معطيات الجدول رقم (01):

الشكل رقم(01): مساهمة كل من الجباية العادية والجبائية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(01)

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن مساهمة كل من الجباية العادية والجبائية البترولية تختلف من سنة إلى أخرى، وبنسب متفاوتة، حيث قدرت هذه المساهمة في سنة 2000 بنسبة 31.06% للجباية العادية، و64% للجبائية البترولية، ومنه فإن مساهمة الجباية البترولية هي تمثل ضعف مساهمة الجباية العادية في هاته السنة، وخلال الفترة 2006-2001 عرفت مساهمة الجباية البترولية إنخفاضاً حيث قدرت في 2001 بـ 60.48%، وفي سنة 2006 بـ 49.73%، ويرجع هذا الإنخفاض إلى تأثير الجباية البترولية بالأزمة العالمية سنة 2001، أما الجباية العادية فعرفت تذبذب في مساهمتها خلال هذه الفترة، حيث إنخفضت هي الأخرى سنة 2001 فبلغت نسبة 28.65%، رغم ما حققته من زيادة في حصيلتها، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإيرادات الإجمالية الناتج عن الزيادة في الإيرادات الأخرى، أما خلال سنوات من 2002 إلى 2006 فقد عرفت مساهمة الجباية العادية إرتفاعاً قدر بنسبة 39.13% في سنة 2006، واستمرت في الزيادة سنة 2007 فبلغت نسبة 39.33%، وعرفت مساهمة الجباية البترولية إرتفاعاً أيضاً ولكن بنسبة ضئيلة في هاته السنة بنسبة قدرت بـ 49.92%، واستمرت في الزيادة إلى غاية 2008 فقدرت نسبة مساهمتها بـ 59.10%، وهذا راجع إلى الزيادة في مداخيل الجباية البترولية، أما الجباية العادية فقد إنخفضت في سنة 2008 بنسبة 6.08% مقارنة مع 2007، أما خلال الفترة 2009-2014 عادة مساهمة الجباية العادية إلى الزيادة حيث بلغت في سنة 2014 نسبة قدرها 53.24%، وهذا راجع إلى إرتفاع في حصيلتها نتيجة الزيادة في الأجور والمرتبات، أما الجباية البترولية فقد إنخفضت خلال 2009-2012 بلغت نسبة مساهمتها بـ 39.93% في سنة 2012، وهذا راجع إلى تأثير الجباية البترولية بأزمة 2008، ثم عرفت أسعار البترول تحسن في سنة 2013 مما ساهم في زيادة مداخيل الجباية البترولية فبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة نسب 41.48%، وفي منتصف سنة 2014 عرفت أسعار البترول إنخفاضاً كبيراً مما أثر على حصيلتها وهذا أدى إلى إنخفاض مساهمة الجباية البترولية من سنة 2014 إلى سنة 2016 حيث بلغت نسبتهما في هاته السنة 33.57%، كما إنخفضت الجباية العادية خلال الفترة 2015-2018 فبلغت نسبتهما 41.95% سنة 2018، وهذا راجع إلى زيادة حصيلة الإيرادات العامة الأخرى بنسب أكبر من نسبة إرتفاع الجباية العادية.

2- قدرة الجباية العادية على تغطية النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2018)

إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم بإبراز دور الجباية العادية في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجبائية البترولية وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية لكل من الجباية العادية والجبائية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة (2000-2018) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مقارنة بالجبائية البترولية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)

البيان	الجباية العادية	الجباية البترولية	النفقات العامة	تغطية الجباية العادية للنفقات العامة %	تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %
السنوات					
2000	349.5	720.00	1 178.12	29.67	61.11

مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)، (ص ص: 19 - 31)

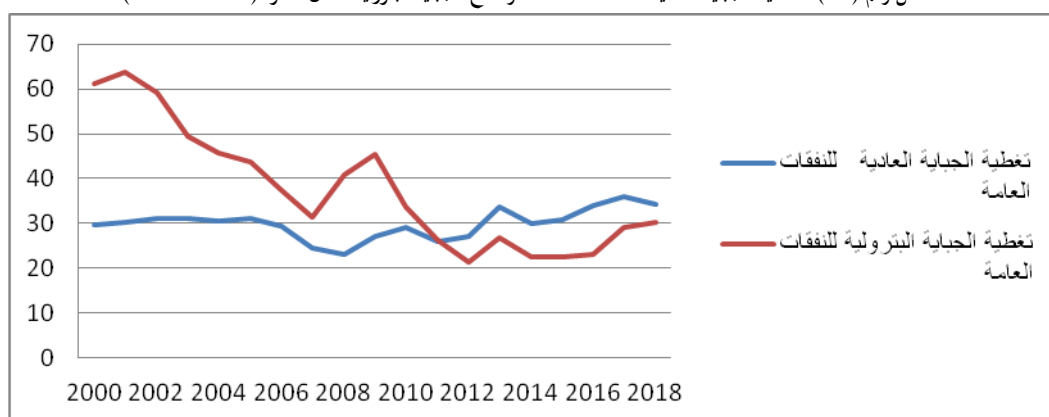
63.63	30.15	1 321.02	840.60	398.23	2001
59.10	31.14	1 550.64	916.40	482.89	2002
49.47	31.06	1 690.17	836.06	524.92	2003
45.58	30.68	1 891.76	862.20	0580.4	2004
43.81	31.21	2 052.03	899.00	640.47	2005
37.34	29.39	2 453.01	916.00	720.88	2006
31.30	24.67	3 108.56	973.00	766.75	2007
40.93	23.03	4 191.05	1 715.40	965.28	2008
45.38	27.00	4 246.33	1 927.00	1 146.61	2009
33.62	29.06	4 466.94	1 501.70	1 297.94	2010
26.13	26.09	5 853.56	1 529.40	1 527.09	2011
21.52	27.04	7 058.16	1 519.04	1 908.57	2012
26.82	33.71	6 024.13	1 615.90	2 031.01	2013
22.55	29.90	6 995.77	1 577.73	2 091.45	2014
22.50	30.75	7 656.33	1 722.94	2 354.64	2015
23.05	34.01	7 297.49	1 682.55	2 482.20	2016
29.20	36.11	7 282.63	2 126.98	2 630.00	2017
30.41	34.27	7 726.29	2 349.69	2 648.50	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>

والشكل الموالي يلخص معطيات الجدول رقم (02):

الشكل رقم (02) : تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مقارنة مع الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (02)

كما سبقنا وأشرنا إلى الإرتفاع المستمر في الجباية العادية، الجباية البترولية وكذا النفقات العامة، فإننا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تغطية كل من الجباية العادية والجبابة البترولية للنفقات العامة تختلف من سنة لأخرى فقد بلغ متوسط تغطية الجباية العادية للنفقات العامة 29.94% في حين بلغ متوسط تغطية الجباية البترولية لها نسبة 38.44%.

ففي سنة 2000 بلغت تغطية الجباية العادية للنفقات العامة نسبة 29.67% في حين بلغت تغطية الجباية البترولية لها نسبة 61.11% وبالتالي فالجبابة البترولية تمتاز بوفرة الحصيلة مقارنة بالجبابة العادية، كما بلغت تغطية كل من الجباية العادية والجبابة البترولية للنفقات العامة سنة 2001 نسبتي 30.15% و 63.63% على التوالي، إلا أنه خلال الفترة 2002 - 2005 نلاحظ إنخفاض في نسب تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث قدّرت في سنة 2002 بنسبة 59.10% وفي سنة 2005 بلغت نسبة 43.81% وهذا الإنخفاض راجع إلى تقلص حصيلة الجباية البترولية نتيجة إنخفاض أسعار البترول المتأثرة بأزمة 11 سبتمبر 2001، عكس الجباية العادية التي عرفت إرتفاعا مستمرا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة خلال نفس الفترة أين حققت نسبة 31.21% في سنة 2005 والتي تعتبر أكبر نسبة منذ سنة 2000، وهذا راجع إلى إرتفاع حصيلتها والتي تعتبر من ثمار الإصلاحات التي شهدها النظام الضريبي سنة 1992، إلا أنه خلال الفترة 2006-2007 إنخفضت نسبة تغطية الجباية العادية لهاته النفقات مع إستمرار إنخفاض تغطية الجباية البترولية أين حققت كل من الجباية العادية والجبابة البترولية تغطية للنفقات العامة بنسبة 24.67% و 31.30% سنة 2007 رغم الإرتفاع في الحصيلة لكلا الجبايتين وهذا راجع إلى إرتفاع نفقات التسيير خلال هذه الفترة نتيجة السياسة التي إنتهجتها الدولة آنذاك وهي ماتعرف ببرنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، وفي سنة 2008 إرتفعت مرة أخرى نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة فقد بلغت نسبة 40.93% وهذا راجع إلى إنتعاش حصيلتها مقارنة بسنة 2007 عكس الجباية العادية التي إنخفضت نسبة تغطيتها للنفقات والتي بلغت 23.03% وهذا راجع للإرتفاع في حجم النفقات رغم إرتفاع حصيلتها، إلا أنه في سنة 2009 شهدت كل من الجباية العادية والجبابة البترولية إرتفاعا طفيفا في تغطيتهما للنفقات العامة أين قدرت نسبة تغطية الجباية العادية نسبة 27% وبلغت تغطية الجباية البترولية نسبة 45.38% وهذا نتيجة الإرتفاع الطفيف في حصيلة الجبايتين الذي كان بنسبة أكبر من نسبة إرتفاع النفقات العامة، مقارنة بسنة 2008، ثم خلال الفترة 2010-2011 أين إنخفضت تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة فقد قدّرت سنة 2010 بـ 33.62% حيث هذا الإنخفاض كان نتيجة الإنخفاض الحاد في حصيلة الجباية البترولية بسبب تأثر أسعار البترول بالأزمة المالية لسنة 2008، إضافة إلى إرتفاع النفقات العامة عكس الجباية العادية التي شهدت إرتفاعا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة والتي قدّرت بـ 29.06%، وفي سنة 2011 إستمرت هذه النسب في الإنخفاض أين قدرت تغطية كل من الجباية العادية والجبابة البترولية للنفقات العامة نسبة 26.09% و 26.13% على التوالي، كما تعد جُذُ متقاربة فيما بينها وبالتالي سنة 2011 تعتبر سنة التعادل بين الجباية العادية والجبابة البترولية، إلا أنه ابتداءً من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018 شهدت الجباية العادية إرتفاعا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة حيث قدّرت هذه النسبة سنة 2012 بـ 27.04% في حين بلغت نسبة 34.27% سنة 2018 وهذا راجع إلى إرتفاع حصيلتها نتيجة إستحداث ضرائب جديدة مع تعديل ضرائب أخرى على غرار الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، عكس الجباية البترولية التي عرفت إنخفاضا في تغطيتها للنفقات العامة خلال نفس الفترة 2014-2015، فقد حققت مانسته 22.55% سنة 2014 ونسبة 22.05% سنة 2015 حيث هذا الإنخفاض راجع إلى الإنخفاض في حصيلة الجباية البترولية نتيجة الأزمة البترولية سنة 2014 والتي تأثرت بها كثير، لتعود وترتفع هذه النسبة خلال الفترة 2016-2018، حيث بلغت نسبة 30.41% سنة 2018.

3- تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

نقصد بمعدل تنفيذ الجباية العادية العلاقة بين الضرائب الفعلية (المحققة) والضرائب الممكنة (المقدرة)، وهو من أهم مؤشرات قياس مردودية النظام الضريبي، يهتم بمقارنة ما تم تحقيقه فعلا من إيرادات ضريبية بما سبق تقديره في قوانين المالية السنوية، يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل تنفيذ الجباية العادية} = \frac{\text{الجبابة العادية الفعلية}}{\text{الجبابة العادية المقدرة}} \times 100$$

والجدول الموالي يبين تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)، (ص ص: 19 - 31)

الجدول رقم (03): تطور معدل تنفيذ الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

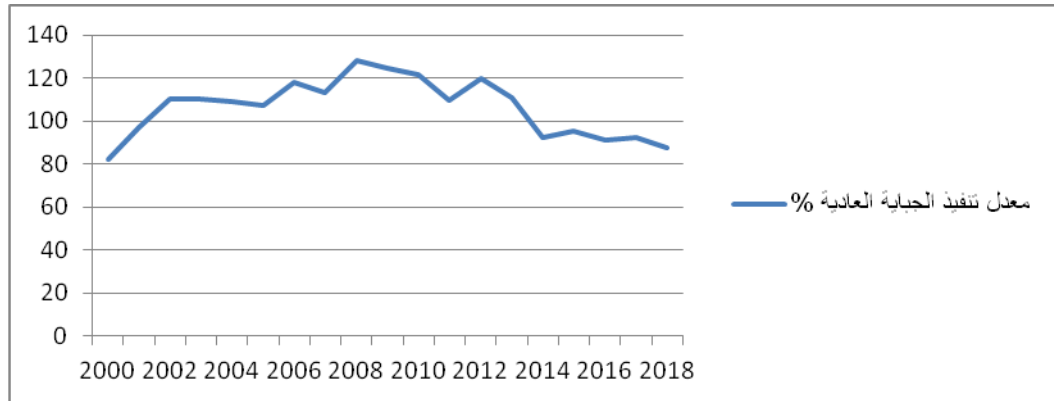
البيان السنوات	الجبابة العادية الفعلية	الجبابة العادية المقدرة	معدل تنفيذ الجبابة العادية %
2000	349.5	425.8	82.08
2001	398.2	411.3	96.81
2002	482.8	438.8	110.04
2003	524.9	475.8	110.30
2004	580.4	532.3	109.04
2005	640.4	596.9	107.29
2006	720.8	610.7	118.03
2007	766.7	676.1	113.40
2008	965.2	754.8	127.89
2009	1 146.6	921	124.50
2010	1 297.9	1 068.5	121.47
2011	1 527.0	1 324.5	109.39
2012	1 908.5	1 595.7	119.61
2013	2 031.0	1 831.4	110.90
2014	2 091.4	2 267.4	92.16
2015	2 354.6	2 465.7	95.43
2016	2 482.2	2 722.6	91.17
2017	2 630.0	2 845.3	92.43
2018	2 648.5	3 033.0	87.32

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- الجبابة العادية الفعلية: منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>
- الجبابة العادية المقدرة: قوانين المالية للسنوات المعنية

والشكل الموالي يلخص معطيات الجدول رقم (03):

الشكل رقم (03) : معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن تفاوت نسب معدل التنفيذ خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2000 بلغت نسبة التنفيذ 82.08% وهي دون مستوى 100% وتعتبر أدنى نسبة وصل إليها معدل التنفيذ، ويمكن رد ذلك إلى عجز الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات التي تحدث من حين لآخر في التنظيم الفني للضرائب من خلال القوانين المالية السنوية أو التكميلية لهذه الفترة. ابتداء من سنة 2002 وإلى غاية سنة 2013، نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة تنفيذ الجباية العادية والذي قد يتجاوز 100%، وهو ما يبرره وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي، ناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الإصلاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية. كما نلاحظ نسبة تنفيذ الجباية العادية خلال عام 2014 تعبر على أن نسبة التنفيذ منخفضة بالمقارنة مع نسب التنفيذ خلال الفترة 2002-2013، ويستمر انخفاض معدل التنفيذ إلى أن يبلغ سنة 2018 نسبة 87.32% كما هو موضح من خلال الجدول والشكل ويرجع سبب هذا الانخفاض لعدم تحكم الإدارة الضريبية في مختلف الضرائب نظرا للتغيرات التي تحدث من حين لآخر في التقنية الفنية للضريبة. ويمكن القول أن نسبة التنفيذ خلال الفترة المدروسة في عمومها أكبر من الواحد (01) أي تجاوزت 100%، فهي إن زادت قليلا وفيها لا تعكس الحجم المبدول ومحاولات التحديث المستمرة، كما أن نسبة تطور الجباية العادية تتزايد بوتيرة بطيئة.

4- تقييم مستوى ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

إن من بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد معدل الضغط الضريبي الذي هو عبارة عن نسبة الإقطاع الضريبي مقارنة بكمية الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج الداخلي الخام، ويعتبر الضغط الضريبي مؤشر للتقدير الكمي للضرائب على مستوى الإقتصاد الوطني، وبالتالي فهو مقياس لفعالية النظام الضريبي للدولة، ويمكن حساب معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل ضغط الجباية العادية} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية خارج المحروقات}}{\text{الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات}} \times 100$$

وقد حدد الإقتصادي الأسترالي "كولن كلارك" مستوى الضغط الأمثل بـ 25%، حيث يرى أن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى التضخم، والجدول الموالي يبين تطور معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الجدول رقم (04): تطور معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

البيان	الإيرادات الضريبية خارج المحروقات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل ضغط الجباية العادية %	معدل نمو ضغط الجباية العادية %
السنوات				
2000	349.5	2 507.20	13.93	/

مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2018)، (ص ص: 19 - 31)

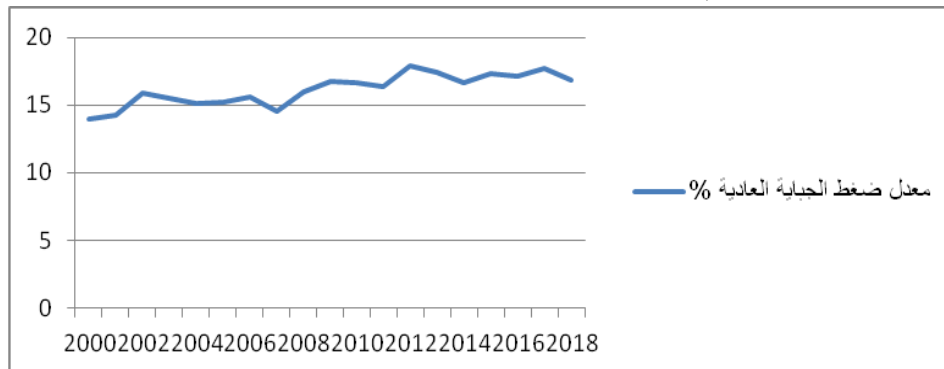
2.64	14.30	2 783.20	398.23	2001
10.80	15.85	3 045.70	482.89	2002
-2.14	15.51	3 383.40	524.92	2003
-2.30	15.15	3 829.40	580.40	2004
0.39	15.21	4 209.10	640.47	2005
2.55	15.60	4 619.40	720.88	2006
-6.65	14.56	5 263.60	766.75	2007
9.61	15.96	6 045.10	965.28	2008
4.69	16.71	6 858.90	1 146.61	2009
-0.60	16.61	7 811.20	1 297.94	2010
-1.67	16.33	9 346.50	1 527.09	2011
9.44	17.88	10 673.20	1 908.57	2012
-2.75	17.38	11 679.90	2 031.01	2013
-4.32	16.63	12 570.80	2 091.45	2014
4.31	17.35	13 567.90	2 354.64	2015
-1.28	17.13	14 489.0	2 482.20	2016
3.05	17.67	14 876.1	2 630.0	2017
-4.86	16.85	15 711.3	2 648.5	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>

والشكل الموالي يلخص معطيات الجدول رقم (04):

الشكل رقم (04) : معدل نمو ضغط الجباية العادية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (04)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات ضغط الجباية العادية لم تتجاوز 18%، وهي تقدر في المتوسط بنسبة 17.03% خلال الفترة 2000-2016، ففي سنة 2000 بلغ معدل الضغط نسبة 13.93% وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، وفي ظل انخفاض أسعار البترول في الفترة 2001-2004 قدر متوسط ضغط الجباية العادية 15.20%، وخلال الفترة 2005-2008 بلغ متوسط معدل ضغط الجباية العادية نسبة 15.33% وهذا في ظل إرتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2009 ومع انخفاض أسعار البترول نتيجة أزمة 2008 بلغ معدل الضغط نسبة 16.71% في هذه السنة، ومع عودة أسعار البترول للإرتفاع حيث بلغ سعر البرميل أقصى قيمة له قيمة 112.94 دولار مما انعكس على معدل ضغط الجباية العادية بالإنخفاض حيث بلغ متوسط معدل الضغط في سنتي 2010-2011 نسبة 16.47%، وخلال الفترة 2012-2014 إرتفع متوسط معدل ضغط الجباية العادية نسبة 17.29%، إلا أنه ومع انهيار أسعار البترول بسبب أزمة 2014 أين بلغ سعر البرميل 52.79 دولار فقد إرتفع معدل ضغط الجباية العادية أين قدر بنسبة 17.35% وهذا سنة 2015، إلا أنه إنخفض مرة أخرى ليصل سنة 2018 نسبة 16.85%.

وما يمكن إستخلاصه أن معدل ضغط الجباية العادية يرتفع في ظل إنخفاض أسعار البترول والعكس صحيح، كما أن مردودية الجباية العادية ضعيفة حيث أن متوسط معدل ضغط الجباية العادية كان في حدود 16.14% والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه كولين كلارك الذي يقدر بـ 25%.

خاتمة

أصبح النظام الجبائي الجزائري تتماثل بنيتة الضريبية مع الأنظمة الجبائية العالمية، لكن إلى حد الآن هناك غياب في فعالية هذا النظام والسبب راجع في ضعف الوعي الجبائي والشفافية والعدالة في توزيع عبء الضريبة وضعف الإقتطاع من المنبع، كذا محاربة الغش والتهرب الضريبي، كلها آليات مفقودة في تفعيل هذا النظام، ومن خلال الدراساتنا إتضح لنا جليا أن الدولة الجزائرية من خلال الإصلاح الذي إعتمدته في كل من الإدارة الجبائية والنظام الجبائي هو سعيها قدما وتدرجيا في تفعيل حصيلة الجباية العادية والإهتمام بها من خلال تحسين مردوديتها من أجل تمويل ميزانيتها، لأنها موردها هو تمويل بدون مخاطر، كما عرفت مردودية الجباية العادية تحسن وتطور من سنة لأخرى، إلا أنها لم تعبر بعد عن الفعالية الواجب أن تكون عليها من خلال السياق الذي تتبعناه خلال الدراسة المقترحة، لذا وجب على الدولة الجبائية إن أرادت تحقيق فائض في ميزانيتها وحتى يعتبر حلا على الأقل، أن توافق بين النفقات والإيرادات وتعمل على إعطاء الأولوية للعقلنة والرشادة في نفقاتها وزيادة إيراداتها عن طريق إعطاء المكانة الحقيقية لمصادرها الداخلية نخص بالذكر الجباية العادية حتى يكون أداؤها مؤثرا وفعالا في وضعية الميزانية ومن ثم في الاقتصاد ككل. . ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

- الميزانية العامة للدولة هي بمثابة الأداة والمحرك الرئيسي للاقتصاد في إدارة الحكم، لذا وجب أن يكون هناك تنسيق بين مختلف الأجهزة الرقابية لضمان فعاليتها، كما أن جدوى الرقابة والتي ينبغي أن تسعى لتحقيق هدف واحد هو تحقيق أهداف الإدارة المحددة بأعلى كفاءة في الأداء وبأقل تكلفة في النفقات؛
- الجباية العادية ذات مردودية تشهد تزايدا نسبيا وملحوظا لكن مازالت ذو فعالية ضعيفة، فهي تأتي في الدرجة الثانية بعد الجباية البترولية في النظام الجبائي الجزائري بسبب وجود مشاكل معينة تفقد فعاليتها كعدم توسع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد الوطني بالإضافة إلى وجود صعوبات تعيق عمليات التحصيل الضريبي، وبمجرد حل هذه المشاكل ستسترجع مكانتها وفعاليتها؛
- رغم الإستقرار الإقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية العادية، نتيجة ضعف مساهمتها والتي تبقى محتشمة، ويظهر لنا ذلك من خلال معدل ضغط الجباية العادية حيث كانت نسبته في حدود 16.14%، وهو دون المعدل الأمثل مما يدل على عدم فعالية الجباية العادية؛
- إسترجاع الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية من خلال التركيز على جودة الخدمات المقدمة وتفعيل نظام التحفيز الضريبية تعتبر من الوسائل المهمة في ضبط وتفعيل وتسهيل الكشف عن الوعاء الجبائي الفعلي ومن ثم تحسين التحصيل.

بعد عرض جملة النتائج المتوصل إليها يمكننا صياغة الاقتراحات والتوصيات التالية:

- يجب أن تؤسس الإيرادات في إطار تحضير الميزانية العامة للدولة على أسس وقواعد مستقرة نسبيا كالإعتماد على الجباية العادية بالدرجة الأولى في تمويل الميزانية، ثم تأتي ريع الموارد الطبيعية في الدرجة الثانية مكتملة لها حتى يتسنا للدولة إرساء نظام جبائي متوازن ومستقر؛
- ينبغي الاهتمام أكثر بتأهيل العنصر البشري لأنه رأس المال البشري من خلال التكوين المتخصص والمستمر في الزمن، نظرا لكونه مقوما هاما من مقومات أي نظام إداري، إلى جانب ضرورة توفر عنصر الوضوح والشفافية في عملية التسيير، والمساءلة أكثر عن

- الأفعال المرتكبة وتوسيع سلطة المسيرين للقيام بكل التصرفات التي تسعى إلى تحسين المرفق العام، ومن ثم مسائلتهم عن النتائج المحققة، لأن سوء التنفيذ يؤدي إلى هدر الأموال العمومية وضعف الهياكل الاقتصادية للدولة واضعاف إمكانياتها؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بجباية مختلف الضرائب، بما يسهل عمل أعوان الإدارة الضريبية من جهة، ويجنب المكلفين مختلف العراقيل الإدارية من جهة أخرى؛
- ضرورة الاهتمام المتزايد بنشر الوعي والحس الضريبي لدى المكلفين، حتى تتجسد لدى المجتمع حتمية مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بإستعمال وسائل الإعلام المتعددة وتنظيم ندوات وملتقيات مفتوحة حول الضرائب.

المراجع

- 1- بن اسماعيل حياة (2009)، "تطوير إيرادات الموازنة العامة"، إيثراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص:17.
- 2- بن موسى أم كلثوم، نبوية عيسى (2015)، "ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 02(02)، الجزائر، ص:177.
- 3- حراق مصباح (2012)، "فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مجلة الإقتصاد الجديد، 01(06)، ص:20.
- 4- خطاب عزمي أحمد يوسف (2009)، "الضرائب ومحاسبتها"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص:97.
- 5- خيري أسامة (2013)، "الإدارة العامة"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص:210.
- 6- دردوري لحسن (2014)، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:179.
- 7- زغدود علي (2011)، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط4، ص:176.
- 8- عواد فتحي أحمد ذياب (2013)، "اقتصاديات المالية العامة"، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص:154.
- 9- لعجال العمري، يعقوبي محمد (2016)، "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام النمو الإقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 03(05)، ص:204.
- 10- المادة 03 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، الجزائر، (35).
- 11- مسعي محمد (2003)، "المحاسبة العمومية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص:58.
- 12- ناشد سوزي عدلي (2009)، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص- ص: 179-177.